الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى في حديث لـ "الرياض":

عملية الإصلاح الاقتصادي مستمرة.. ونتطلع قريباً إلى صدور نظامي ضريبة الدخل والسوق المالية

الانطلاقة الثانية للتخصيص بدأت.. والبرنامج يسير بشكل منظم

سكة الحديد ذات جدوى اقتصادية.. وفكرة «الخدمات البترولية» لإشراك القطاع الخاص

كتب - مندوب «الرياض»:

■ أكد معالي الدكتور عبدالرحمن التويجري الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى أن عملية الإصلاح الاقتصادي في المملكة مستمرة متطلعاً إلى صدور بعض الأنظمة المهمة مثل نظام ضريبة الدخل ونظام السوق المالية.

جاء ذلك في حديث لمعاليه حول التخصيص في المملكة حيث أكد أن هناك نوع من الاطمئنان من أن برنامج التخصيص يسير بشكل جيد ومنظم. وفيما يلي نص الحديث.

● «الرياض»: ماذا عن الأهداف الرئيسية لتطبيق التخصيص بشكل أفضل؟

- د. عبدالرحمن التويجري: أهم شيء هو أن تكون لديك رؤية ومبادئ وأهداف محددة ثم تحدد الأساليب التي تطبقها لتحقيق هذه الأهداف ومن الضروري أن تدار عملية التخصيص بأسلوب مرن وفعال وواضح للجميع.

إن طبيعة التخصيص في المملكة الآن تختلف عن التخصيص في بعض الدول ومنها المجاورة، فلدينا مؤسسات وهذه المؤسسات قليلة، لكنها عملياً ضخمة وتحتاج إلى إعادة هيكلة وإلى التنظيم وإلى القوانين التي تنظم النشاط نفسه.

فلا تستطيع أن تفتح أي قطاع للاستثمار الخاص دون أن يكون لديك البيئة القانونية التي تستطيع تحكم الاستثمار في هذا القطاع وتحتاج إلى أن تتعامل مع الكثير من القضايا التي تمس المواطنين بشكل مباشر مثل التشغيل والتوظيف وتسعير الخدمات. والتعامل مع هذه القضايا أعتقد أنه عامل مهم لنجاح التخصيص. فإذا استطعت أن تجعل الصورة واضحة للناس فإن عملية التخصيص ستصبح سهلة، وليست سهلة كعملية وإجراءات، بل ستكون الصورة واضحة أمامك، وكذلك الهدف سيكون واضحاً، وعندئذ تستطيع أن تسير على خطوات منظمة ومرتبة.

● «الرياض»: السياسات الجديدة التي أقرت هل جاءت من رؤية محددة؟

- د. عبدالرحمن التويجري: استراتيجية التخصيص تحتوي على مجموعة أهداف وسياسات، وكذلك تعريف التخصيص، وماذا نقصد به. وهذه الأهداف واضحة حينما صدرت بقرار من مجلس الوزراء قبل عدة سنوات وتضمنت السياسات المطلوبة، وكذلك الترتيبات اللازمة لعملية التخصيص.

وهذه موضحة بشكل أكثر تفصيلاً، مثل دور المجلس الاقتصادي الأعلى ودور الجهات المختلفة نفسها التي ستخصص. كما أن قرار مجلس الوزراء بتحويل عملية التخصيص إلى المجلس الاقتصادي الأعلى حدد أن الجهات نفسها تقوم بالدور التنفيذي، ويقوم المجلس بالإشراف وبالموافقة على البرامج والتنسيق في كيفية التخصيص والجهة نفسها المسؤولة عن عملية التخصيص تقوم بالعمل الميداني وجلب المستشارين. ونحن في المجلس الاقتصادي نقوم بالإشراف العام عليها، أي أن الترتيبات الإدارية والتنفيذية موضحة في استراتيجة التخصيص مثل دور المجلس الاقتصادي ودور الجهات المختلفة.

أيضاً تتضمن الاستراتيجية أساليب التخصيص المختلفة بما في ذلك فتح القطاعات للاستثمار وهو جزء مهم من عملية التخصيص وصور أخرى مثل نقل الملكية والإيجار.... الخ. وهذه كلها مجالات استثمارية. وبعد ذلك توضح الاستراتيجية ضوابط التخصيص، والأسلوب المثالي للخصخصة في مؤسسات معينة.

هناك قضايا مهمة في عملية التخصيص، ومنها قضية تحديد المنظم، وما الإطار القانوني، وهل هناك منظم واحد، أم أن كل قطاع له منظم؟ فقطاع الكهرباء على سبيل المثال أصبح لها منظم، والاتصالات أيضاً أصبح لها منظم، وهذا المنظم هو الهيئة المستقلة المسؤولة عن مراقبة السوق ومراقبة التشغيل والتسعير، وهذا أمر ضروري جداً ولا يمكن أن تفتح قطاعاً للاستثمار الخاص دون وجود المنظم، الأمر الآخر هو مراعاة الجانب الاجتماعي. بما في ذلك أسعار الخدمات التي تحدد الاستراتيجية كيفية التعامل معها، إضافة إلى ذلك هناك أشياء مهمة لا بد من التعامل معها مثل قضية الموظفين في هذه المؤسسات، وما هي المعايير التي تستخدمها للبدء في التخصيص، كل هذه القضايا تطرقت لها الاستراتيجية وهي مهمة جداً.

● «الرياض»: هل استفدتم من تجارب التخصيص التي طبقت في الدول الأخرى مقارنة مع ما هو قائم الآن في المملكة؟

- د. عبدالرحمن التويجري: بالطبع استفدنا من كل التجارب، فالاستراتيجية أعدت من تجارب دولية وخبراء واستشاريين دوليين ساهموا في إعدادها، وتمت مناقشتها من قبل الهيئة الاستشارية واللجنة الدائمة في المجلس ومع عدة جهات معنية بالأمر إلى أن وصلنا إلى هذه المرحلة التي وصلنا إليها وأعتقد أن القرارات التي صدرت تعتبر انطلاقة ثانية لبرنامج التخصيص، وذلك لأنها وضعت الاستراتيجية، ثم انطلقت من هذه الاستراتيجية وانتقلت إلى قرارات لتطبيق التخصيص، مثل البرنامج التنفيذي لسكة الحديد وقواعد الاستثمار في قطاع المياه وتحويل البريد إلى مؤسسة تمهيداً لتخصيص هذا القطاع.

● «الرياض»: التجربة مرت عليها سنتان، فهل وجدت عوائق فنية وقفت أمامها؟

- د. عبدالرحمن التويجري: إن المسألة ليست مؤسسات صغيرة يتم تخصيصها في مدة زمنية قصيرة، فتقييم الأصول مثلاً يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين. ولا بد من إعادة هيكلة المؤسسات مالياً وإدارياً وكذلك هيكلة الجهاز الوظيفي، إذاً هناك عدة أشياء معقدة وشائكة، فأنت تتحدث عن مؤسسات ضخمة وتحتاج إلى جهد كبير لإعادة هيكلتها.

ولا أغفل الجانب الاجتماعي، ولا سيما ما يتعلق بالخدمات، ثم ان الأشياء المهمة التي ركزنا عليها هي وضع الأطر التنظيمية، فلا يمكن أن نخصص قبل أن توجد البيئة التنظيمية المناسبة، ولذلك فإن قطاع مثل الكهرباء هو قطاع خدمي مهم ولا بد من الاهتمام بالاستثمار فيه من قبل القطاع الخاص، لذا كان من المهم أن يكون مشروعاً مدروساً.

وقد استفدنا من التجربة والآن هناك نوع من الاطمئنان من أن برنامج الخصخصة يسير بشكل جيد ومنظم، وهذا أهم شيء بحيث لا تكون هناك تجارب تسيء لهذه العملية ويوجد حرص كبير من سمو نائب خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الاقتصادي الأعلى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، على ضرورة نجاح البرنامج واستمراره. وهناك لجنة خاصة في المجلس الاقتصادي الأعلى تتعامل مع موضوع التخصيص. وهناك جهد كبير جداً بذله الوزراء في اللجنة الوزارية للتخصيص. وأعتقد أنهم بدءوا بجدية ووضعوا أسس العملية وبالذات عندما تم التركيز على تخصيص الاتصالات.

عبدالرحمن التويجري

● «الرياض»: ما أبرز الأشياء التي سيضيفها التخصيص في قطاع البريد وتحلية المياه والسكة الحديد؟

- د. عبدالرحمن التويجري: من المتوقع أنه عندما يستقل البريد عن الجهاز الحكومي ويحول إلى مؤسسة عامة تعمل على أسس تجارية فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة كفاءة الخدمة التي يقدمها، أما بالنسبة لتحلية المياه فلدينا مؤسسة كبيرة جداً هي مؤسسة التحلية التي لها خبرة طويلة في مجال تحلية المياه وهي من أكثر مؤسسات العالم خبرة في هذا الموضوع، وستشارك بخبرتها في المشاريع الجديدة مع الشركات من القطاع الخاص سواء محلية أو أجنبية، ويبدو أنه ستكون هناك نسبة محددة للحكومة في هذه المشاريع، وحددت بنسبة تقارب ٣٠٪ وأهمية التجربة هي أن لديك قطاعا يقدم خدمة ويحتاج إلى استثمارات ضخمة جداً وإلى خبرات دولية لإنتاج الماء والكهرباء.

والحاجة ماسة لذلك، وبالتالي تحتاج إلى دعوة الشركات الوطنية والأجنبية للمساهمة في مثل هذه المشاريع، ومشاركة الشركات الأجنبية سينقل الاستثمار الأجنبي إلى المملكة والخبرة الدولية أيضاً، وهذه المشاريع ضخمة، ويتوقع أن ترفع الإنتاج بشكل كبير بحيث تغطي جزء مهم من متطلبات واحتياجات المواطنين المستقبلية.

أما قطاع السكة الحديد فإن الدراسة الأولية لوزارة المواصلات تقول إن هناك جدوى اقتصادية، ولذلك هناك اهتمام من القطاع الخاص للدخول في هذه المشاريع، وهو استثمار جيد، هناك خط سينشاء من جدة - الرياض، وآخر من جدة - مكة المكرمة - المدينة المنورة - ينبع، وكذلك خط بين الجبيل والدمام بالإضافة إلى خط الشمال.

وقد وافق المجلس الاقتصادي الأعلى البرنامج التنفيذي لذلك. ويتم تنفيذه بالتنسيق بين رئاسة السكة الحديد والجهات المختصة في الحكومة.

وبالنسبة للخدمات البترولية هناك عدة شركات تخدم هذا القطاع مثل شركات الحفر والمسح والشركات التي تنتج الصمامات، وهذا الشركات كلها تقدم خدمات مهمة.

والحكومة لها مساهمة في شركتين. والفكرة بأن يأتي مساهمون من القطاع الخاص من السعوديين وتنشأ شركة ضخمة للخدمات تساهم فيها الحكومة بجزء ويساهم فيها القطاع الخاص بجزء، ثم تقدم هذه الشركات الخدمات لقطاع البترول والبتروكيماويات. وهذه الشركة سترفع كفاءة تقديم هذه الخدمات.

● «الرياض»: كيف تساهم الهيئة الاستشارية في عمل المجلس الاقتصادي الأعلى؟

- د. عبدالرحمن التويجري: الهيئة مكونة من اقتصاديين ورجال أعمال وقانونيين وهؤلاء لهم مساهمة كبيرة جداً وليسوا أعضاء رسميين في المجلس لكن ليس هناك اجتماع للمجلس إلا حضروه وشاركوا وساهموا فيه بشكل إيجابي جداً.

نحن في الأمانة العامة للمجلس نسعى لأن تطور العمل بحيث تستفيد من الخبرات الموجودة والمتوافرة داخل المملكة أو خارجها وكذلك نعمل على أن نتمكن من الحصول على المعلومات التي نريدها.

الكثير من المهتمين يريدون المعلومة لكنهم لا يعرفون ما وسيلة الحصول عليها. ودائماً يجب أن تتواصل عملية تطوير الحصول على المعلومة بشكل مستمر.

وجميع الجهات الحكومية تمدنا بالمعلومات المطلوبة ولذلك لم تواجهنا أي مشاكل في هذا الأمر، سواءً في البيانات أو في الاتصال بالجهات الحكومية ومعرفة آرائها أو حتى القطاع الخاص.

● «الرياض»: ما أبرز المشاريع التي تعملون عليها؟

- د. عبدالرحمن التويجري: إن عملية الإصلاح الاقتصادي مستمرة ونتطلع أن نرى قبل نهاية العام - إن شاء الله - صدور بعض الأنظمة المهمة مثل نظام ضريبة الدخل الذي هو في مرحلة النهائية في مجلس الشورى وكذلك نظام السوق المالية وغيرها من الأنظمة الأخرى التي هي محط اهتمام المسؤولين في الحكومة، كما نتطلع إلى مواصلة مسيرة التخصيص لتحقيق أهدافها.